مجلة الدراسات القانونية والسياسية

المجلد 08 العدد 01 جانفي 2022 | ص ص:333-342

التنمية المستدامة كآلية لتحقيق الأمن الغذائي

Sustainable development as a mechanism to achieve food security

برابح السعيد*
جامعة محمد بوضياف المسيلة
Said.berrabah@univ-msila.dz

نعيجي شهرزاد
جامعة ابن خلدون تيارت
مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي
chahrazed.naidji@univ-tiaret.dz

- تاريخ الإرسال: 2021/11/28 - تاريخ القبول: 2021/12/30 - تاريخ النشر: 2022/01/05

ملخص:

نتناول في هذه الورقة البحثية دراسة حول إستراتيجية التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة في ظل رهانات عالمنا المعاصر، لأن مسألة التنمية المستدامة والأمن الغذائي لاقت اهتماما كبيرا على المستويات العالمية والعربية والوطنية، وهذا الاهتمام ليس نابع فقط من أن الغذاء حق لكل مواطن وجوهر بقاء الإنسان، لفشل الجهود المبذولة في تجاوز المشكلة الغذائية التي تعاني منها الكثير من الدول، ومن بينها الجزائر، وسنحاول التطرق إلى إبراز استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي والعلاقة الموجودة بين التنمية المستدامة والأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأمن الغذائي، إستراتيجية.

Abstract:

This research document deals with a study about the durable development strategy to achieve food safety, it is a highly topical issue nowadays, the sustainable development strategy and food security are so important at global, national and Arab levels, this interest is not only because food is a right for any human to stay alive, but also because a lot of countries and Algeria and all their efforts to overcome food problem failed, We will try to clarify how to achieve food security and its relation to the sustainable development strategy.

Keywords: sustainable development, food security, strategy.

*-المؤلف المرسل:

مقدمة:

تعاظم دور التنمية الزراعية في الآونة الأخيرة، بالنسبة للبلدان العربية، حيث نجدها أصبحت تحتل مركزا مهما في اقتصاديات الدول النامية، ومن أولويات مهامها توفير الأمن الغذائي للجميع عن طريق التنمية المستدامة، كون هذه الأخيرة ترتبط بزيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا مما ينجم عنه تحقيق الأمن الغذائي الذي يقصد به قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية المحتملة لأفراده والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط.

وعلى غرار ذلك نجد أن الجزائر، من إحدى الدول التي تعاني مشكلة غذائية لتزايد الطلب المحلي فيها على الغذاء باستمرار، مما جعلها تعاني دائما من نقص في تلبية كافة حاجيات مواطنيها، بسبب أن إنتاجها الغذائي اقل من الطلب الغذائي.

وعليه صارت مشكلة الأمن الغذائي تحظى بأثر بالغ الأهمية على الحياة الاجتماعية للمواطن وعلى التنمية المستدامة بصفة عامة، كونها باءت هاجسا يؤرق الكثير من مسؤولي الدول والمنظمات، ولمواجهة هذه المشكلة تم تسطير عدة مخططات وبرامج وسياسات من قبل السلطات هدفها تطوير القطاع الزراعي وتحقيق مستويات ملائمة مع الأمن الغذائي، مما دفعهم إلى تبني التنمية المستدامة التي تعد كخيار استراتيجي كفيل برفع التحدي لكسب معركة الغذاء، وهذا لأن الأمن الغذائي يعتبر ركيزة أساسية للوفاء بمتطلباتها الغذائية التي تعد من ضمن الأولويات الأساسية.

نعالج في هذا البحث اشكالية تتمثل في: **إلى أي مدى يمكن للتنمية المستدامة أن تساهم كاستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي؟.**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمنا البحث الى مبحثين اثنين، الأول خاص بالإطار العام للتنمية المستدامة، أما الثاني فتم تخصيصه لدراسة مساهمة التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي، وأنهينا البحث بخاتمة تضمنت جملة من الاستنتاجات وبعض التوصيات.

المبحث الأول: الإطار العام للتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت كمعلم بارز في مسيرة تطور الفكر الاقتصادي والتنموي، وأول بوادرها جاءت مع اشتداد تنامي الوعي لدى الهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع، حيث أدت إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية اصطلح بتسميتها التنمية المستدامة والتي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم 1972، لكن مع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بروتيلاند 1987 حيث تعد البداية الأولى[1] تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم، إذ احتلت على المستوى الدولي مكانة

[1]Somment mondial sur le développement durable, historique du développement durable sur site : http//www. Fnh.org/français/fns/uicn/PDF/smdd_historique_dd.pdf.

كبيرة، ذلك أن مختلف الحكومات أولت اهتماما كبيرا بها واعتبرتها مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى تعريف التنمية المستدامة وأبعادها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

سنة 1987 برزت عدة محاولات لتعريف التنمية المستدامة ولازالت متواصلة إلى حد الآن، إذ أن إجماعها يكون حول فكرة مفادها التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري، ولهذا كل التعريفات مجرد محاولات، وفيما يلي نورد أهم هذه التعاريف على النحو التالي:

عرفتها اللجنة العلمية للبيئة والتنمية على أنها:" التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيمة التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول".[1]

من خلال القانون الجزائري نجده بدأ أول تكريس للتنمية المستدامة من خلال استحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة سنة 1994[2]، وهذا القانون تم إدراجه ضمن بعض النصوص الصادرة سنوات الألفية منها: - القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[3].

- والقانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة عرف التنمية في المادة 03 [4].

- وأخيرا قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، عرفها من خلال المادة 04 منه على أنها:"مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".[5]

وقد عرفها المبدأ الثالث من الإعلان[1] المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو ديجانيرو سنة 1992[2] بأنها:" ضرورة انجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".[3]

---

[1] أحمد بوريش، أمينة بلحاج، المسؤولية الاجتماعية ودورها في ترشيد إستراتيجية إدارة الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - إبراز حالة مؤسسة سونطراك وبعض تجارب مؤسسات العالمية، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 نوفمبر، 2016.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 94/ 465 المؤرخ في 21 رجب 1415 الموافق ل 25 ديسمبر 1994، يتضمن إحداث المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة ويحدد صلاحيته وتنظيمه وعمله، منشور جريدة رسمية، عدد 01 لسنة 1995.

[3] قانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، جريدة رسمية العدد77.

[4] المادة رقم 03 من القانون رقم 01/03 المؤرخ في 17 فيبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، جريدة رسمية رقم 11، نصت على: " أن التنمية المستدامة نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي لأجيال القادمة".

[5] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19-07-2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر، العدد 43.

نجد أن هذا التعريف يتميز أنه يعتبر أن[4]:

– إن التنمية المستدامة تقوم على نظرة جديدة مغايرة للتنمية الاقتصادية التقليدية، فهي مقيدة بالحدود الايكولوجية والطبيعية كالمحافظة على التنوع البيولوجي.

– وكذلك عدم الإضرار بالأجيال الحالية والمستقبلية بحيث يجب المحافظة على ثبات رصيد الطاقة ولا يتضاءل مع مرور الزمن.

أما تقرير معهد الموارد العالمية الذي نشر 1997 والذي تضمن موضوعه التنمية المستدامة، حيث تم حصر عشرون تعريف للتنمية، وصنف هذه التعريفات إلى أربع مجموعات تضمنت الأتي[5]:

– **اقتصاديا:** عرفت التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول النامية فيقصد بها توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

– **اجتماعيا:** يقصد بها السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة الريف.

– **بيئيا:** يقصد بها حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

– **تكنولوجيا:** هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بالأوزون.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق ثلاث أبعاد تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي.[1] لتكون في الأخيرة مخرجات تعكس أبعادها على الجيل الحالي والأجيال القادمة.

---

[1]Principe3 déclaration Roi : « le droit au développement droit réaliser de façon à satisfaire équitablement les besoins relatifs au développement et à l'environnement des générations présents et futures »

[2] عقد المؤتمر في ريو 03 و11 جويلية 1992، نتج عنه إعلان ريو وأجندة القرن 21.

[3] ماجدة أبو زنط، محمد غنيم عثمان، التنمية المستدامة من منظور الثقافة الإسلامية، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد36، العدد 1، 2006، ص23.

[4] نتائج لـ selvie ferran ذكرتها زيد المال صفية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، سنة 2013، ص 27.

[5] بوشنقير إيمان ورقامى محمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 03، جوان 2013، ص39.

أولا: البعد الاقتصادي:

نجد أن الاستدامة ضمن هذا البعد تقتضي إمكانية تحقيق التنمية بإنتاج السلع والخدمات بطريقة مستمرة ودون الإضرار بعملية الإنتاج الزراعي أو الإنتاج الصناعي[2]، وهذا البعد يتمثل في :

- ضرورة القضاء على زيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد؛
- وكذلك ضرورة القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة؛
- بالإضافة إلى القيام بعمل تقليص المخرجات من نفايات وملوثات وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية؛
- نجد أن تغير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي مثل التحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة[3]؛
- وأيضا كثافة استغلال الموارد للوصول بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية[4]؛
- ومن بين الاعتبارات التي يرتكز عليها هذا البعد هي الحفاظ على البيئة باستعمال أدوات اقتصادية كالرسوم الجبائية[5].

ثانيا: البعد الاجتماعي:

الاستدامة في هذا البعد تعالج من خلال محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي[6] ويتمثل هذا العنصر في:

- العلاقة الموجودة بين المجتمع والبشر؛
- وأيضا تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية؛
- والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن؛
- تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية؛

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الشؤون العربية، العدد 125، دولة الكويت، سنة 2006، ص 102.

[2] Joseph h Hulse , développement durable, un avenir incertain, avons-nous oublié les leçons passé ? les presses de l'université laval, pul, harmattan, paris, 2008 , p40. Http:// google.book.

[3] دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الدولية لإستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص26.

[4] كلور فوسلير وبيتر جيمس: ترجمة: علا أحمد إصلاح، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001، ص81.

[5] Karen Délchet, « qu'est-ce que le développement durable », collection AFNOR, « savoir », France, 2004, p12.

[6] Jean Yves Martin, avec le concours de guillaume LEROY, développement durable ? YRD institut de recherches pour le développement, paris2, pull harmattan, 2008, p77.

– يقضي كذلك من تثبيت النمو السكاني، إذ نجد النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات تشبه المعدلات الحالية أصبح أمر مكلفا فهو يحدث ضغوطا شديدة على استخدام الموارد الطبيعية، وبالتالي يؤدي إلى تزايد إنتاج النفايات بكل أشكالها وهذا ما يؤدي إلى تدهور البيئة الطبيعة[1]؛

– كذلك يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان لان حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة وضغط السكان يعتبر عامل متنام من العوامل التي تدمر المساحات الخضراء والتي تدهور البيئة[2]؛

– وكذا احترام حقوق الإنسان[3]؛

– المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار[4]؛

– تقديم الخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع في مجال الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وغيرها...[5]

ثالثا: البعد البيئي: نستطيع القول بأن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو بمثابة العمود الفقري للتنمية المستدامة، لأنه بكل بساطة كل تحركاتها وبصورة رئيسية ترتكز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، حيث يتمثل هذا البعد في:[6]

– يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها؛

– يجب أن يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، لأنه في حالة التجاوز تؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود؛

– محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي[7]؛

_ يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وانجراف التربة[8].

التربة[8].

المبحث الثاني: مساهمة التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي

[1] محمد ابراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص195.

[2] سنوسي وزوليخة وبوزيان الرحماني هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بجامعة سطيف، أفريل 2008، غير منشور، ص07.

[3] بقة شريف والعيب عبد الرحمن، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وادارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 04، ديسمبر 2008، ص100.

[4] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 2005، ص124.

[5] Josph H. Hulse, op, cit, p40.

[6] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص 103.

[7] جميل طاهر، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص03.

[8] ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، عدد 46، ص 108.

التنمية هي الهدف الذي تسعى إليه جميع الدول إلى تحقيقها، لأنها تعد عنصر أساسي للاستقرار ووسيلة الإنسان لمجابهة مشاكله، ولمواجهة نقص المشاكل الغذائية ،لا بدمن وضع وتنفيذ استراتيجية محكمة.

المطلب الأول: استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي

إن أي استراتيجية تنموية لكي تتخلص من مشكلة نقص الغذاء لابد لها وأن تتخذ من التنمية المستدامة غاية وهدف لها، ولتحديد هذا الهدف يجب الانطلاق من الأسباب الحقيقية الكامنة وراء كل مشكلة، وإيجاد حل جذري ودائم لها.

ولتحليل استراتيجية التنمية المستدامة وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي وجب أن تتضح لنا الركائز الأساسية التي تبني عليها هذه الاستراتيجية[1] ألا وهي:

- تكامل وشمولية سياسيات وبرامج الأمن الغذائي؛
- يجب توفير التمويل اللازم والكافي بشروط؛
- العمل على تحقيق التكامل الأفقي والرأسي للقطاع الزراعي؛
- وجوب التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الزراعي؛
- دعم الإنتاج الغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية أو دعم مستلزمات إنتاجها؛
- حماية المستهلك من خلال دعم أسعار المواد الغذائية وأسعارها؛
- إن الموارد الزراعية من أبرز العناصر الإستراتيجية لأي دولة من أجل تحقيق أمنها الغذائي، لأنها تساعد في تحقيق الأمن الغذائي في ظل توفر الموارد المالية، وليس بالضرورة عدم توفرها يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي بل يرجع ذلك إلى سياسة الدول في هذا المجال[2].

المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن الغذائي

يمكننا القول بأن العلاقة الموجودة بين التنمية المستدامة والأمن الغذائي بصفتهما وجهين لعملة واحدة، إذ لا يمكن تحقيق أمن غذائي مستدام دون الاعتماد على تنمية مستدامة، وتوفير فرص عمل مستدامة ولائقة والحفاظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكن.

وحسب مفهوم الأمن الغذائي المستدام، الذي يعني بأنه أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية المستدامة والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات، التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد الاستهلاك في كافة صوره لكل السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك

[1] غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص56.

[2] محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، الأردن، 1999، ص20.

السلع والمستلزمات الإنتاجية، سواء أكانت تصديرا أو استيراد مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف أشكاله وصوره، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير هذه السلع الغذائية بكميات ونوعية كافية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجده.

الخاتمة:

يبقى التحدي الغذائي هاجسا، يشكل أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الاقتصاد الجزائري الذي ما زال عاجزا عن تلبية الحاجات الغذائية للسكان، وتشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة الجزائية، بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة، حيث نجد التنمية المستدامة عنصر مهم لتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ومستديمة في ظل الحفاظ على البيئة، وهذا ما يعتبر من الأسس الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي.

ومن هنا توصلنا إلى عدة نتائج نذكر من بينها:

- الأمن الغذائي بالجزائر مرتبط بقوة بالتكثيف الزراعي وزيادة الإنتاج النباتي محليا؛
- التنمية المستدامة تعتبر من أبرز مقومات التطور والنماء والتقدم على غرار ما تشهده بعض دول العالم خصوصا الناشئة منها؛
- إن قضية الأمن الغذائي تعتبر الركيزة الأساسية لإستراتيجية التنمية الشاملة، لكون مسألة الأمن الغذائي مرتبطة بالأمن، وكذا الوفاء بالمتطلبات الغذائية للموظفين من ضمن الأولويات وفي نفس الوقت شرطا للتنمية الاقتصادية؛
- خطورة الوضع الإنتاجي والاستهلاكي لأهم السلع الغذائية الرئيسية في بلادنا، واتساع الفجوة الغذائية واستنزاف الموارد المائية من سنة لأخرى، بحيث أصبحت قضية الأمن الغذائي قضية ترهن الأمن في المجتمع برمته ومسألة سيادية؛
- الأمن الغذائي سلاح ذو حدين تستعمله الدول المتقدمة للضغط على الدول النامية والتأثير على قراراتها السياسية والتحكم في الاقتصاد العالمي.

واستنادا على هذه النتائج توصلت إلى أهم التوصيات نذكر أهمها:

- ضرورة ترشيد وتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية باعتبارها عامل محدد للتنمية المستدامة والأمن الغذائي على حد سواء؛
- توفير المناخ المناسب للاستثمارات الزراعية وتهيئة البنى التحتية بها؛
- من الضروري إعادة النظر في دعم أسعار السلع الاستهلاكية لكبح الطلب المتزايد عليها؛
- ضرورة منح قروض للفلاحين والضمان الاجتماعي والصحي للفلاحين والضمان ضد الكوارث الطبيعية ومتابعتهم؛
- ضرورة السعي إلى التحكم في الإنتاج الزراعي الغذائي بما يتناسب مع الزيادة السكانية؛
- ضرورة السعي إلى التحكم في الإنتاج الغذائي مما يتناسب مع الزيادة السكانية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

القوانين:

1- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19-07-2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر، العدد 43.
2- القانون رقم 01/03 المؤرخ في 17 فيبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، جريدة رسمية رقم 11.
3- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19-07-2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية، العدد 43.
4 - قانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، جريدة رسمية العدد77.
5- المرسوم الرئاسي رقم 94/ 465 المؤرخ في 21 رجب 1415 الموافق ل 25 ديسمبر 1994، يتضمن إحداث المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة ويحدد صلاحيته وتنظيمه وعمله، منشور جريدة رسمية، عدد 01 لسنة 1995.

الكتب

1- جميل طاهر، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
2 - محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، الأردن، 1999.
3- محمد ابراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص195.
4 - غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
5- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الدولية لاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
6 - عقد المؤتمر في ريو 03 و11 جويلية 1992، نتج عنه إعلان ريو وأجندة القرن 21.

المقالات:

1- أحمد بوريش، أمينة بلحاج، المسؤولية الاجتماعية ودورها في ترشيد إستراتيجية إدارة الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - إبراز حالة مؤسسة سونطراك وبعض تجارب مؤسسات العالمية، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 نوفمبر، 2016.
2- بقة شريف والعيب عبد الرحمن، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وادارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 04، ديسمبر 2008.
3- بوشنقير إيمان ورقامى محمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 03، جوان 2013.
4- سنوسي وزوليخة وبوزيان الرحماني هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بجامعة سطيف، أفريل 2008، غير منشور.
5 - كلور فوسلير وبيتر جيمس: ترجمة: علا أحمد إصلاح، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001.

6 – ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، عدد 46.

7- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الشؤون العربية، العدد 125، دولة الكويت، سنة 2006.

8 – ماجدة أبو زنط، محمد غنيم عثمان، التنمية المستدامة من منظور الثقافة الإسلامية، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد36، العدد 1، 2006.

الرسائل والاطروحات الجامعية:

1- زيد المال صفية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، سنة 2013.

2- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 2005.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1-Somment mondial sur le développement durable, historique du développement durable sur site : http//www.
Fnh.org/français/fns/uicn/PDF/smdd_historique_dd.pdf.

2- Principe3 déclaration Roi : « le droit au développement droit réaliser de façon à satisfaire équitablement les besoins relatifs au développement et à l'environnement des générations présents et futures »

3- Karen Délchet, « qu'est ce que le développement durable », collection AFNOR, « savoir », France,2004.

4- Jean Yves Martin, avec le concours de guillaume LEROY, développement durable ? YRD institut de recherches pour le développement, paris2, pull harmattan, 2008.

5-Joseph h Hulse , développement durable, un avenir incertain, avons-nous oublié les leçons passé ? les presses de l'université laval, pul, harmattan, paris, 2008 , p40. Http:// google.book.